التنمية المستدامة في لبنان وأوجه التشابه والاختلاف مع ليبيا

Sustainable Development in Lebanon and Similarities and Differences with Libya

د. حسيب محمد فقيه

الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية -لبنان

Hassib.naser@yahoo.com

ملخص

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على تأثير الازمات الداخلية، وانعكاس الصراعات الخارجية في اعاقة تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وكان لبنان عاش فترة بحبوحة اقتصادية، تركزت في قطاع محدد وخلال فترة زمنية محددة. ساهمت في اندلاع الحرب عام 1975 نتيجة التفاوت المناطقي وقضت على الكثير من الانجازات التنموية.

وبعد اتفاق الطائف ووصول رفيق الحريري الى رئاسة الوزراء وضع برنامج اعماري تطلب موارد مالية عبر قروض داخلية وخارجية وصلت لاكثر من 89 مليار دولار بفوائد عالية جدا، وفساد اداري في الادارات العامة، وبتواطؤ مع القطاع الخاص، بالاضافة الى استفادة السياسيين من انشاء قطاع اهلي يتغذى من المالية العامة للدولة. وساهم الوضع الاقليمي والدولي في اعاقة التنمية خصوصا الاعتداءات الاسرائيلية كما أن الحصار والعقوبات الاميركية زادت الطين بلة. فاصيب النشاط الاقتصادي بالتراجع، وارتفع سعر صرف العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية فزادت الاسر الفقيرة والتفاوت الطبقي وغيرها من المؤشرات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

وتبين ان الواقع اللبناني والليبي متشابهان في الازمة الداخلية وتأثير الصراعات الاقليمية في الحد من تحقيق اهداف التنمية المستدامةفي الكثير من الامور .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة- الازمات – لبنان – ليبيا

ABSTRACT

The study aims to shed light on the impact of internal crises and the reflection of external conflicts in hindering the achievement of the goals of sustainable development. Lebanon had lived a period of economic prosperity, which was concentrated in a specific sector and during a specific period of time. It contributed to the outbreak of the war in 1975 as a result of regional disparities and eliminated many developmental achievements.

After the Taif Agreement and the arrival of Rafik Hariri to the Prime Minister position, a reconstruction program was set up that required financial resources through internal and external loans that reached more than $ 89 billion with very high interest rates and administrative corruption in public administrations and in collusion with the private sector, in addition to the politicians 'benefit from the establishment of a civil sector fed by the state's public finances. The regional and international situation contributed to hindering development, especially the Israeli attacks, as well as the US blockade and sanctions. The situation increased, so economic activity declined, and the exchange rate of foreign currencies against the national currency increased, so poor families, class disparities and other indicators impeded achieving sustainable development.

It turned out that the Lebanese and Libyan reality are similar in the internal crisis and the impact of regional conflicts in limiting the achievement of the goals of sustainable development in many matters.

المؤلف المرسل: د. حسيب محمد فقيه، **الإيميل:** Hassib.naser@yahoo.com

1. . المقدمة

تسعى الدول لتحقيق التنمية المستدامة ، وضمان الاستفادة القصوى من مواردها البشرية والمالية والطبيعية دون المساس بثروات الأجيال القادمة .فتقوم بتلبية حاجات المواطنين، مع ضمان عدم الأفراط في الاعتماد المتواصل على الموارد الطبيعية والمالية غير المتجددة.

وكما هو معروف فان لبنان يعاني من أزمات بنيوية سياسية واقتصادية ومالية تجعله عرضة لاهتزازات داخلية خطيرة. حيث يتصلب كل فريق او جهة في مطالبه مقابل الاخر في كل قضية او موضوع . وتترافق هذه الأزمات مع محيط اقليمي مشتعل ما بين حروب مدمرة وصراعات عسكرية وعقوبات اقتصادية؛ ومن الخطأ الاعتقاد بأن الواقع الداخلي المأزوم في لبنان هو وليدة أسباب آنية ومرحلية زمنية تزول مباشرة،بل هو عملية تراكمية والتي ساهمت كل الاطراف الداخلية في المجتمع باستمرارها.

لقد كانت السياسات الريعية سبب في تحميل الاجيال الحالية والمستقبلية عبء كبير من الصعب تجاوزه في ظل ارتفاع المديونية المالية وخدمات الدين،خصوصا ان اي خطة اصلاحية يفترض ان لاتتضمن فرض ضرائب ورسوم جديدة تتحمل عبئها بشكل مباشرالطبقة الفقيرة بالدرجة الأولى.

2. منهجية الدراسة

ومن هذا الواقع اللبناني المأزوم لا بد ان نطرح اشكالية بفرعين متكاملين :الفرع الاول كيف تساهم الازمة الداخلية اللبنانيةفي فشل تحقيق التنمية المستدامة في ظل انعكاس الصراع الدولي في ذلك ؟ والفرع الثاني ماهي اوجه التشابه والاختلاف مع ليبيامن جهة ثانية؟

ويتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

ماهو الواقع التنموي المأزوم في لبنان؟ وماهي اسبابه؟ وكيف ساهم القطاع الحكومي والاهلي والخاص فيه ؟ ماهو تأثير الصراع الاقليمي والدولي؟ ماهي اوجه الشبه والاختلاف مع الازمة الليبية؟ -ما هي الافق والاستراتيجيات التي يجب ان تعتمد لتحقيق التنمية المستدامة؟

3-الاهداف :

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الازمة اللبنانية من خلال البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،
- التعرف على الاسس التي ادت الى هذا الواقع المأزوم داخليا ودور الصراع الاقليمي الدولي في تشديدالضغوط.
  تحديد العوامل الفاعلة لتحقيق تنمية مستدامة تشارك فيه القطاعات كافة،
- تحقيق تغيير جذري في مجالات متعددة مثل تأمين فرص العمل والصحة والتعليم والسلامة والأمن الاجتماعي.
- تبيان التباين والتشابه بين الواقع اللبناني والواقع الليبي

4-الاهمية :

تحاول الدراسة الكشف عن تأثير البنية السياسية في فشل تحقيق التنمية المستدامة.من خلال الاستراتيجية التي اعتمدت بسياسة الريع كما ان البحث سيقدم تقييماً لواقع السياسات الاقتصادية والماليةالتي اعتمدت والانعكاسات السلبية على المواطن ، ومدى دور كل قطاع في هذا الفشل (عام وخاص واهلي) .كما سيتناول البحث التعرف على ماهية الموارد والطاقات الكامنة والمتاحة لتحقيق المستثمرة التنمية المستدامة.

5-منهج الدراسة :

في ضوء طبيعة البحث والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، سيعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على استقراء وتحليل المعطيات ذات العلاقة بموضوع البحث

-المبحث الاول واقع التنمية في لبنان

1-4 المطلب الاول اسباب ازمة التنمية في لبنان

بعد نيل الاستقلال سادت لبنان وجهة نظر اقتصادية تقول بضرورة تخصص لبنان في الخدمات التجارية والمصرفية والسياحية، ولعبت بيروت دور المركز الإقليمي الوسيط بين الاقتصادات الغربية المتطورة والمحيط العربي. وقد أتت الظروف الإقليمية لتساعد وتدفع هذا الاتجاه نحو سياسات اقتصادية في لبنان يهيمن عليها حصريا مبدأ تشجيع القطاعات الخدماتية على حساب القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية. كما ان الانقلابات العسكرية التي حصلت في الدول العربيةوتحول اقتصاداتها الى اقتصادات اشتراكية حيث جرى تاميم كل الاملاك والممتلكات الخاصة، ادت الى هروب الرساميل العربية الى لبنان، وكذلك رجال المال والأعمال الذين وجدوا في لبنان الامان والحرية الاقتصادية كماسمح النظام الليبرالي الحر الذي سمح بحرية الانتقال والتنقل لهم . وخصوصاموقعه في عملية الوساطة التجارية والاستثمارية بين دول اوروبا الغربية وبين الداخل العربي . كل ذلك كان من العوامل التي أعطت دفعة قوية للاقتصاد اللبناني وللنشاط الاقتصادي الداخلي في منطقة محددة من لبنان اقتصر عليها البحبوحة هذا، بالإضافة الى قدوم اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان والذين اصبحوا يداً عاملة رخيصة.لقد استفاد لبنان كثيرًا من عدم الاستقرار الذي عرفته البلدان العربية والتأميمات التي دفعت الأغنياء العرب لتهريب أموالهم إلى لبنان .

وكان واضحاً بان بيروت وبعض مناطق الوسط من جبل لبنان كانت المستفيدة الوحيدة من هذه التطورات، وان العنصر الشباب المنتمي الى المحافظات الأخرى والمناطق الطرفية لم يكن يجد فرص العمل الكافية في اماكن اقامته؛الامر الذي دفعه الى التفكير اما بالنزوح الى المدن الكبرى واما المخاطرة بالهجرة غير الشرعية والتي يدفع جنى عمر العائلة فيها الكثير من المخاطر والصعوبات التي لا تحمد عقباها .

إن الازدهار الذي عرفه لبنان لم يكن مرتكزًا على قاعدة إنتاجية قوية وثابتة، بل ارتبط بالعوامل الخارجية الاقليمية، التي تغيرت مع اتفاق السلام المصري الاسرائيلي ومع اعادة الملاحة الى قناة السويس بحيث خسر لبنان جزء مهم من وارداته المالية ومركزه .ونشوء اسواق خدماتية منافسة في العديد من الدول أدى إلى اضعاف جزء من النشاط الخدماتي .

وشكّلت الأحداث في لبنان 1975 التي اصابت اماكن هذا النشاط الاقتصادي بالدمار والخراب ورغم انتقال بعض مؤسسات الى اماكن اكثر امنا الا ان الثقة واستلام القوى المليشاويةالسلطة على الاوضاع والنشاطات الاقتصادية من نهب وفرض خوات على اصحاب المؤسسات والانشطة الاقتصادية دفعت بهؤلاء الى الهجرة لاماكن اكثر امنا او التجأ الى مناطق تعتبر له امنة لحين انعقادمؤتمر الطائف الذي فتح كوة في الصراع الداخلي وسمح لعودة النشاط الاقتصادي لكن الانقسام وتسلم امراء الحرب اي مسؤولي المليشيات المتحاربة ادارة السلطة السياسيةلكن ما زالت آثارها قائمة حتى الآن في السياسة والاقتصاد، وكانت الأزمات الداخلية والخارجية المتأججة باستمرار وارتباطها المتداخل والمتصل باوضاع طائفية ومذهبية ومناطقيةبين الشوارع والاحياء تنذر دائمًا بانفجار الوضع.

كان الظن لدى مروجي المعجزة اللبنانية، بان السياسة الريعية المفرطة المتحكمة بالأداء الإقتصادي في لبنان منذ نشأته، تحولت بدءاً من مطلع تسعينيات القرن الماضي، الى خطر بنيوي يهدد الكيان والاستقرار على الصعد كافة، ولعل بعض هؤلاء تملكهم احساس مجهول المصدر أن عناصر المعجزة المفترضة لا تزال صالحة للاستخدام، وستعمل على إنقاذ الإقتصاد اللبناني من الإنهيار في اللحظة الحرجة، حتى لو تطلب الأمر سلوك مسارب غيبية لم يهتد إليها علم الإقتصاد بعد.

بعد أول انتخابات برلمانية منذ عام 1972. جلبت الانتخابات الى السلطة،عام 1992 رفيق الحريري. كرئيس للوزراء، الذي تبنى برنامجاً ضخماً لإعادة إعمار البلاد، يهدف بصورة رئيسية إلى إعادة بناء وتجديد العاصمة بيروت كما ساهم

استفادة امراء الحرب في تقاسم السلطةوفي توزيع المغانم بينهم ذلك من خلال ما اعطاهم من سلطات لكل مركز ومنطقة تعديل الدستور حسب اتفاق الطائف فقد كان لمشروع إعادة الإعمار هذا ضريبته. فقد تم تمويله عن طريق الاقتراض، وأدى ذلك إلى عبء ديون حكومية ضخمة. تم تخفيض الضرائب لجذب المستثمرين وتشجيعهم. كما ساهم رفع الفوائد على الاموال الموضوعة في البنك المركزي الى احجام عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وتفضيل المردود المالي المضمون وعدم المخاطرةوهذا بدوره أدى إلى تقشف حاد الاموال ، نتج عنه استثمار محدود فقط في مشاريع البنية التحتية وبعض القطاعات الاجتماعية وتزايد الاعتماد على الضرائب غير المباشرة. وبالتالي اتسعت الفجوة أكثر بين الأغنياء والفقراء،

يمثل الدين العام المتصاعد ازمة في بنية الإقتصاد اللبناني، نتيجة طريقة التعاطي معه من قبل الحكومات المتتالية في تزايد مؤشراته حتى بلغت مراحل متقدمة وصل الى مئة مليار دولار، من دون إغفال العنصر السياسي الأبرز الذي ساهم بتفاقم الأزمة، . وقد اتبع المصرف المركزي سياسة رفع معدلات الفوائد للإبقاء على الاستقرار النقدي مما زاد من أعباء كلفة الدَّيْن العام، لأن الفوائد المرتفعة كانت عاملًا محبطًا للاستثمارات، خاصة إذا أُضيف إليها غياب الاستقرار السياسي، ليصبح الاقتصاد والسياسة في علاقة تبادلية كما ان الصراع المفتوح بين المقاومة والكيان الغاصب لفلسطين من خلال الاعتداءات اليومية وكانت تتوج كل مرة بمعارك واسعة النطاق نذكر منها 1993 وحرب 1996 وحرب 2006 التي استمرت اكثر من شهر دمر ت الحجر والبشر كل ذلك كان يؤثر كل واحد على الآخر كما ساهم بان يتأثر به ومعه القرار السياسي سواء بفرض عقوبات أو بإقفال حنفية الدعم العربي والدولي عن لبنان لإعتبارات سياسية.

شهد الداخل اللبناني انقسامات عمودية، ما بين قوى 8 و14 آذار، طبعت ولا تزال تطبع المشهد السياسي الداخلي.. ومما زاد الطين بَلَّة الحروب الدامية في المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية. هذه التناقضات والاختلافات جعلت لبنان بيئة مهترئة وغير محصنة في مواجهة أية أزمة، بل على العكس أصبحت بيئة هي بحد ذاتها منتجة للأزمات. وبعد مرور عقود على اعتماد هذا النموذج، كانت النتيجة اقتصاداً شديد المديونية، وقطاع مصرفي منتفخ وهش واوضاع اجتماعية صعبة .

2-4المطلب الثاني دور القطاعات الثلاث (العام والخاص والاهلي) في فشل تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الأمن الاجتماعي حاجة أساسية تطمح إليها كل الشعوب، ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدول بأجهزتها ومؤسساتها،وهو غاية سامية تعمل لتحقيقها ، فالكل يتطلع إلى مجتمع آمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار،كالجهل والفقر والمرض،

واذاكان لبنان قد وافق على خطة التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة بعنوان "تحويل عالمنا "والتي تتألف من 17 هدفاً، وتُقسم الى 169 غاية، وهي تشمل جميع أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

اتسعت رقعة الفقر في لبنان على وقع أزماته السياسية والاقتصادية وانعدام خطط التنمية حيث انعكست الأوضاع السياسية بالبلاد على الاقتصاد وأدت إلى إحجام الاستثمارات الداخلية والخارجية وإقفال عدد من المؤسسات مما حال دون خلق فرص عمل للمواطنين وتزايد معدلات البطالة .

فقدوجد آلاف اللبنانيين أنفسهم مهددين بخسارة وظائفهم، وبعضهم خسرها بالفعل جرَّاء تسريحهم من دون سابق إنذار، وبحسب الهيئات الاقتصادية فإن "آلاف المؤسسات مهددة بالإقفال وعشرات آلاف الموظفين والعمال مهددون بفقدان وظائفهم.

ولقد بلغ عدد اللبنانيين تحت خط الفقر 1,5 مليون وعدد اللبنانيين فوق خط الفقر 2,5 مليون نسمة، إضافة إلى 178,200 لاجئ فلسطيني تحت خط الفقر و91,800 لاجئ فلسطيني فوق خط الفقر، في حين يبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الأمم المتحدة بصفتهم لاجئين تحت خط الفقر 720 الفاً، واللاجئين السوريين المسجلين فوق خط الفقر 780 الفاً، وذلك وفقا لما أوردته دراسة للأمم المتحدة حول الفقر في لبنان تحت عنوان "الحاجات ذات الأولوية ." لتصل إلى

55% في عام 2020 بعد أن كانت 28% في عام 2019، وارتفعت نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع بثلاثة أضعاف، من 8% إلى 23%، في الفترة نفسها.(الاسكوا ،2020)

وهذا مؤشر بالغ الدلالة على المستوى الاجتماعي الصعب والمعيق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ،وذلك عبر تقليص وإضعاف الطبقة الوسطى بصورة حادة أدت إلى زعزعة بنية المجتمع اللبناني، وقادت إلى تهجير أعداد كبيرة من اللبنانيين الذين يدخلون سنويا سوق العمل.

ان التعيين والاستفادة من الحوافز في القطاع العام محدودة ومحكومة بالمحاصصة السياسية والطائفية، وهي معوقات كبيرة أمام تحقيق إدارة جيدة ومؤسسات نظيفة وهي ازمة حوكمة مُنبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بُنيوي، بما حال دون صنع سياسات عقلانية، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر.

وادى تفشي ظاهرة الفساد المؤسسي خصوصاضمن دوائر محددة قريبة من السلطة، استفادت من الثروات وراكمتها لصالحها في الوقت التي كان فيه السواد من المواطنين يرزح تحت وطأة الفقر والبطالة والتهميش(المنظمات العربية ،2012، 12) سمح ان يتأمن لهؤلاء الامان القانوني والنفسي بتراكم ثرواتهم .

أنهكت الخلافات والمحاصصات السياسية في لبنان الاقتصاد والتي أنتجت هدراً وفساداً. من خلال ديون فاقت إجمالي الناتج المحلي بمرة ونصف ؛ في ظل غياب التيار الكهربائي في لبنان، ولا طرقات ولا خدمات اجتماعية ، ولا بنى تحتية ولا عيش كريم. تقارير مصرف لبنان

ولقد قدّمت الشراكة مع القطاع الخاص في لبنان أنها الحلّ السحري. فاصبحت الحكومة تعِدُ المواطنين أنها ستوفّر لهم البنية التحتية والخدمات الأساسية من دون أن تتحمّل الخزينة العامّة أي قرش! و إن الشركات الخاصّة هي التي ستنوب عن الدولة في هذه المهمّة الجليلة . رغم المساوئ المعروفة عن القطاع الخاص،الاهتمام بالربح المتعاظم والذي ادى الى ارتفاع كلفتها بالمقارنة مع استثمارات القطاع العام، وصعوبة ضبطها. ولكن المقيمين في لبنان ليسوا بحاجة إلى استعارة أي أدلّة من الخارج لإدراك مخاطر هذه الشراكة ونتائجها السلبية، إذ لديهم تاريخهم الخاص الطويل والعريض من عقود الشراكة مع الشركات الخاصّة، ، حيث يكون الربح هو الحافز لتقديم خدمة عامّة. وان الشراكة القائمة بين الدولة اللبنانية والشركات الخاصّة، تبيّن أنها لم تقدّم أي حلّ سحري، بل بالعكس تحوّلت هي نفسها إلى مشكلة في الكثير من الأحيان ورتّبت أكلافاً إضافية على المال وميزانيات الأسر المعيشية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة لا تشمل أشكال السماح للقطاع الخاص «اللانظامي»، ولا سيّما مولّدات الكهرباء وموزّعي المياه والساتلايت والتعدّي على الأملاك العمومية البحرية والنهرية وغيرها .

- **4-2-1قطاع الصحة**

إن أقل من نصف السكان المقيمين في لبنان يستفيدون من أحد أنواع التأمين الصحي المتوافرة في لبنان 44.9 في المئة) مقابل 53.3 في المئة لا يتوافر لهم أي نوع من أنواع التغطية الصحية. ويتوزع المستفيدون من أحد أنواع التأمين الصحي كالتالي: 23.4 في المئة من إجمالي المقيمين يستفيدون من الصندوق الوطني للضمان ، 9.0في المئة يستفيدون من الخدمات الصحية المقدمة من الجيش وقوى الأمن و4.3 في المئة من تعاونية موظفي الدولة. وينضم 2.6 في المئة من المقيمين إلى تأمين على حسابهم الخاص و2.2 في المئة إلى تأمين خاص من خلال مؤسسة أو نقابة أو هيئة، و1.7 المئة إلى تأمين على نفقة صاحب العمل و1.7 في المئة إلى أنواع أخرى من التأمين الصحي وهناك 1.8في المئة لا ينطبق عليها

وتظهر بعض التفاوتات عند مقابلة نسب المستفيدين من أحد أنواع التأمين الصحي بين المحافظات حيث يمثل الحاصلون على تأمين صحي أكثر من نصف المقيمين في كل من بيروت 59.1 في المئة) وجبل لبنان (53.8في المئة)، مقابل نسب أقل في باقي المحافظات (33.8في المئة في لبنان الشمالي و33.8في المئة في لبنان الجنوبي و31.3 في المئة في النبطية). أما

في البقاع، فتبلغ نسبة المستفيدين فيه 39 في المئة. كذلك ترتفع نسب غير المستفيدين من تأمين صحي في لبنان الشمالي (65.2 في المئة) والنبطية (64.7 في المئة) ولبنان الجنوبي (62.8 في المئة) مقابلة بمحافظات بيروت وجبل لبنان حيث تنخفض هذه النسب .

- **2-2-4البيئة**

تحدر البيئة في لبنان من سيئ الى أسوأ والمعالجات المعتمدة تبقى دون المستوى المطلوب. من أبرز المشاكل البيئية في لبنان مشكلة التلوّث .فآلاف الأطنان من النفايات والملوّثات الصناعية تُقذف سنوياً في مياه البحر. و الحكومات تعد بتأمين محطات تكرير لمعالجة هذه الآفة، ولكن ما من شيء ملموس يتحقّق. والشاطئ اللبناني هو أكبر ضحايا التلوّث. فالمصانع المنتشرة. والصيد البحري العشوائي، ورمي مياه الصرف الصحي مباشرة في البحر من دون أي معالجة يفاقم المشكلة وكذلك رمي النفايات المنزلية العضوية والصناعية والزراعية والنفايات الصلبة.

ويتم حرق النفايات الصلبة للتخلص منها، ما يسبب انبعاث الغازات السامة التي تشكّل خطراً على صحة الإنسان.كما يتم التخلص من النفايات على أنواعها عبر الطمر حيث يؤدي الطمر الى تسرّب الغازات الملوّثة للموارد مع إمكان حدوث فجوات في مواضع الطمر.مع العلم ان المطامر الموجودة حول العاصمة اللبنانية قد امتلأت بشكل كامل.

5- **دور الجمعيات**

اما الجمعيات الأهلية في لبنان (يزيد عددها عن 7 آلاف جمعية) ، بعضها يفتقر إلى أدنى الإمكانيات ويقتصر وجودها على رقم العلم والخبر، وبعضها الآخر فاعل ومؤثر ويحصل على عائدات مالية كبيرة قسم منها أموال الحكومة اللبنانية، ولكن أهم هذه الجمعيات وأكثرها قوة وتأثيرًا هي الجمعيات التي حصلت على مرسوم يمنحها صفة المنفعة العامة وعددها قليل (95 جمعية) . وهي الجمعيات اكثر ها تابعة لمرجعيات سياسية أو طائفية وليست جمعيات مدنية مستقلة، وهذا الانتماء السياسي والطائفي والمناطقي يوفر لها الغطاء للقيام بأعمالها وتحقيق أهداف الجهات التي تعمل لأجلها مستفيدة من التقديمات والإعفاءات والمزايا التي تمنحها إياها الحكومة اللبنانية .

لقد لعبت الجمعيّات الحديثة دورا مهما في إدخال المقاربة التنموية في العمل الإجتماعي، وعملية تمكين الناس، والإهتمام بالسياسات وليس الخدمات، في حين أن الجمعيات التقليدية ساهمت في امتصاص الصدمات وتوفير الخدمات على اختلافها، وسدّت النقص في أداء القطاع العام الخدماتي وهي ما تزال تقوم بهذا الدور.

وان الجهود التنموية على المدى البعيد، يجب ان تؤدي الى خلق مجتمع يوفر للإنسان حياة كريمة ، يمارس فيها انتماءه ووجوده وانسانيته بدرجات معقولة من الفاعلية والكفالة الانتاجية والسلامة البدنية والنفسية والشعور بالأمن. (أبو سعدة 1998 ، ص115.) وكذلك عقلنه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية (فوسلير ،جيمس2001 ،ص81.)

وان تنمية المستدامة معناها الاستثمار في قدرات البشر والموارد الطبيعية المتاحة والكامنةوتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية المستدامةتتم من أجل الناس في الحاضر وضمان حقوق وحاجات الاجيال القادمة ومعناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق .

6- المبحث الثاني انعكاس الصراع الاقليمي والدولي على تحقيق التنمية المستدامة في لبنان

1-6المطلب الاول الصراع الاقليمي والدولي

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط، التي تسمى أيضًا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا، من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة. ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتمامًا كبيرًا لهذه المنطقة.

يعد صراع القوى الإقليمية فى الشرق الأوسط ليس على ما يبدو وليداً لهذه اللحظة؛ إنما هو صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق أوسطية المنافسة لها، والتى منها قوى فاعلة غير عربية كإيران، إسرائيل، وتركيا، إلى جانب ذلك هناك قوى عربية فاعلة مثل المملكة العربية السعودية ومصر

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال قوة إقليمية خطيرة مثل إسرائيل ومصالحها فى المنطقة بصفة عامة، فإسرائيل فى إندفاعها التواجدى نحوالهيمنة والسيطرة على اقليم الشرق أوسطى وكان الصراع والحروب والهجمات الاسرائيلية المتتالية على لبنان دمرت وازالة بيوت القرى عن وجه الارض ولم تستثني البنى التحتية في كل المناطق اللبنانية واحرقت خزانات النفط والمعامل واستنزفت الموارد المالية .

2-6 المطلب الثاني الخسائر المالية والدولية

بلغت الخسائر الإجمالية نحو 2071 مليون دولار في حرب تموز 2006، بحسب التقديرات منها :(تقرير المركز الفلسطيني للاعلام بيروت)

البنى التحتية: 721 مليون دولار.و المساكن والمؤسسات التجارية: 953 مليون دولار،.اماالمؤسسات الصناعية: 180 مليون دولار.ويظهر من هذه التقديرات ان الخسائر في المباني المؤسسات التجارية والصناعية تمثل نحو 65 % من الخسائر الاجمالية، في حين تمثل الخسائر في البنى التحتية نحو 34.81.%

وقد دخل عامل جديد في حلبة الصراع الدولية وما له من ارتدادات لبنانية، هو نقض واشنطن للاتفاق النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية على إيران وأذرعها في المنطقة وفي مقدمتهم حزب الله، ومن الواضح أن العقوبات الاقتصادية أسهمت في مفاقمة الأزمة الاقتصادية والمالية للبنان، وبالتالي الوضع الاجتماعي الصعب .

لا ترخي أزمة اللجوء السوري في لبنان ظلالها على قطاع العمل وحسب، بل تلعب دوراً أساسياً في التأثير على القطاع التعليمي والاقتصادي والاجتماعي ،في التعليم إذ بلغ عدد السوريين المسجلين في المدارس الرسمية اللبنانية، وهي مدارس مجانية تابعة للدولة،33 ألف لاجئ ، بحسب أرقام وزارة التربية اللبنانية للعام الدراسي 2014-2015

في حين أثر اللاجئون السوريون على الاقتصاد اللبناني عبر أساليب مختلفة، كزيادة الضغط على البنية التحتية العامة المتأزمة، ونظام الرعاية الصحية الأولية، ونظام إدارة النفايات وقطاع الطاقة،

في الحقيقة، إن الفشل في تنفيذ سياسات تخفف من نسب الفقر وتخلق فرص عمل جديدة عائدٌ إلى الجمود السياسي والانقسام الاجتماعي في لبنان، إلى جانب هيكلية التركيبة الاقتصادية اللبناني القائمة بجُلّها على قطاعات غير إنتاجية.

7-المبحث الثالث اوجه التشابه والاختلاف مع الواقع الليبي

يبدو مفيداً في قراءة مجريات الأزمة الليبية، استحضار الحرب الأهلية اللبنانية والمسار الذي اتخذته خلال خمسة عشر عاماً. لم يكن يدور في خلد المتقاتلين اللبنانيين عام 1975 أن قتالهم سيتحول بعد أشهر عدة من اندلاع الجولات العسكرية إلى اختلاط بين حروب داخلية من جهة، وخارجية من جهة أخرى، ما جعل حربهم متعددة الجبهات وساحة تصفيات بين قوى دولية وإقليمية، واتسعت فيما بعد لتأخذ طابع حروب بديلة وجدت القوى الدولية في الأرض اللبنانية مسرحاً لعملياتها. وكذلك تبدو الأزمة الليبية المستعصية على الحل السياسي الداخلي تأخذ المنحى اللبناني نفسه، فتحولت الأرض الليبية إلى مسرح لحروب الآخرين، إضافة إلى كونها ميدان قتال القوى الداخلية ثمة مؤشرات دالّة على هذا الاتجاه.

7-1الاوضاع الاقتصاديه في ليبيا

أثر التغيير الغير مستعد له عقب احداث ثورة فبراير واسقاط نظام القذافي على الوضع الاقتصادي حيت وصلت المجموعات الاسلاميه مثل الاخوان المسلمين والحركات الجهاديه المتطرفه بمختلف مسمياتها الى سدة الحكم في المجلس التشريعي والحكومات التنفيذيه ومصرف ليبيا المركزي , وتم استنزاف الاحتياطيات النقديه للدوله الليبيه والتى كانت تبلغ أكثر من 300 مليار دولار لم يتبقى منها الان الا حوالى 70 مليار وتم نهبها او صرفها في اوجه فساد مالي للحكومات والجماعات المسلحة عن طريق تحويلات ماليه الى تركيا ودول اخرى واضاعت السياسات للحكومات المتتاليه وخاصة مجافظ مصرف ليبيا المركزي (الصديق الكبير) التابع للاخوان المسلمين اضاعت سياساته قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبيه حيت يصل متوسط الصرف للدينار الليبي مقابل الدولار 6 دينار ليبي للدولار الواحد في المتوسط واحيانا يصل الى 7 و 8 ووصل الى 10 دينار للدولار الواحد ،

الامر الذي ادي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات والعقارات وكل اوجه الحياه بشكل لايوصف ادى الى ان يعيش المواطن الليبي تحت خط الفقر حيت متوسط مرتب الموظف في القطاع العام 600 دينار شهري مايعادل 100دولار اي ان عامة الشعب الليبي يعيش تحت خط الفقر. و تدني مستوى الخدمات مثل الصحه والتعليم المنهارات تماما .

7-2 الانقسام الليبي

ادى نفوذ مليشيات جماعة انصار الشريعه والتى بايعت تنظيم الدوله داعش سنة 2013 في مدينة بنغازي ودرنه شرق ليبيا قتل واغتيال وذبحا لاي شخص او جماعه تخالفهم الراي ، هذا الامر ادى الى ان الناس في شرق ليبيا في بنغازي ومدن الجبل الاخضر وطبرق نظموا انفسهم تحت قيادات سابقه للجيش الليبي بامره المشير خليفه حفتر ومجموعة ضباط وافراد لمحاربه هذه الجماعة واستمرت المعارك في مدينة بنغازي اكثر من ثلاث سنوات مات فيها خيرة شباب بنغازي وهجر فيها العائلات الى اماكن اكثر امانا. وانقسمت ليبيا الى حكومتين ضرب النسيج الاجتماعي وخاصة ان المجتمع الليبي مجتمع عشائري وقبلي نتيجة الحرب على الارهاب حيث ان المجموعات الارهابيه تم طردهم هم وعائلاتهم من المدن التى يسكونون الامر الذي ادى الى غياب الامن والامان وانتشار للفوضى الامنيه وانتشار وارتفاع لمعدلات الجريمه .ولا زال الصراع قائم الى هذه الساعه وخاصه الامر زاد تعقيدا بتدخل تركيا مع جماعة الاخوان الليبيه وحكومة الوفاق ' وغيرها من الدول التى تدخلت في الشان الليبي وزادت الامر تعقيدا هذا قليل من كثير

وقد أسفر دعم تركيا المستمر لحكومة الوفاق الوطني وميليشياتها في ليبيا عن وصول الطرفين إلى حد الاعتماد المتبادل على بعضهما البعض؛ فالإسلاميون يحتاجون إلى دعم أنقرة للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الجيش الوطني الليبي، بينما تحتاج تركيا للإسلاميين إن كان لديها أي أمل في أن تكون لها كلمة مسموعة بالبلاد في المستقبل لربما تفترض السلطات التركية أن التركيبة القبلية للبلاد وافتقارها إلى المؤسسات الديمقراطية سيجعلان من بسط الهيمنة هناك أمرا سهلا نسبيا، ولعله يعول على نيل جزء كبير من الغنائم إذا ساعد حكومة الوفاق الوطني على تحقيق النصر.

8- النتائج

8-1اوجه التشابه

يجد لبنان وليبيا نفسهما ، بين سندان الانقسامات السياسية الداخلية المزمنة ومطرقة التفجيرات الإقليمية المتسارعة ، . ، من تورط أكثر من جهة ، في لبنان بين الموقف الاميريكي وحلفائه دول الخليجي العربي ؛يقابله موقف محور المقاومة، من ايران وسوريا وحزب الله تنذر بتفجر صراع مذهبي لن يسلم من شظاياه أحد هذا في لبنان اما في ليبيا تدخل الدولةالتركية .لجهة والدولة المصرية لجهة اخرى

انتشار الفساد الادارى والمالى داخل المؤسسسات والشركات والقطاعات ونهب المال العام.

ارتفاع سعر صرف الدولار امام العملة الوطنية في كل من لبنان وليبيا

تدني الوضع المعيشي لحياة المواطن الليبي واللبناني

وقد عانى لبنان وليبيا من عدم تحقيق مفهوم التنمية المتوازنة بين المناطق بشكل فعال خلال فترة ما قبل الثورة، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسام في فترة ما بعد الثورة أثر بشكل كبير في وجود خطط فعالة للتنمية المناطقية خاصة مع حدوث حالة من التفكك في بعض المناطق وسيطرة جماعات دون الدولة على الموارد في مناطق أخرى، فأساس هذه النزاعات في الأغلب يكون سوء توزيع الموارد والخدمات، وخطط التنمية المركزية التي تركز على العاصمة والمدن الرئيسية ولا تمتد إلى مختلف المناطق الأخرى التي تحتاج إلى الاستثمار فيها وتنميتها،

8-2اوجه الاختلاف

- الاستفادة من عائدات النفط الليبي في التنمية المستدامة وتحقيق الاهداف المتوخاة بالنسبة للبنان تبخر اول امال وجود نفط فيه
- تشابك المصالح الخاصة والعامة كما يحصل منذ سنين بتسلّم كبار رجال المال والأعمال مراكز سياسية هامة في كل من السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية. فالنتيجة الحتمية هي تفشي الفساد والرشوة والخلط المكلف بين المصالح الخاصة للسياسيين والمصلحة العامة.
- فى ظل غياب فاعليات مؤسسات الدولة المعنية بحماية البيئة لافتقارها الى الدعم واعادة التأسيس بحكم اعتبار العمل البيئى ليس من اولويات الحكومة المؤقتة بالتزامن مع ابتعاد مؤسسات المجتمع المدنى على العمل فى مجال حماية البيئة لعدة اساب لعل اهمها واكثر تأثير هو غياب المعرفة والتوعية باهمية البيئة كمنظومة متكاملة هى عصب الحياة بوصفها الوعاء الذى يحتوى كل مقومات الحياة من ماء وهواء وغذاء ,ولان السياسات البيئة فى ليبيا لم تكن استتثناء عن باقي السياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية فقد لاقا الاهمال والتهميش ولم يحظى باى نوع من الدعم لاقامة برامج ومشاريع للمحافظة على النظم البيئية
- ويستمر التنافس والمراوغة بين الأمريكيين والأوروبيين في ساحة ليبيا في أعقد صراع عرفته ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، وقد استفاد من هذا التنافس والمراوغة اللواء خليفة حفتر بشكل كبير، إذ حظي الحليف الأمريكي القديم بدعم ليس فقط أمريكي بل حتى أوروبي وعملت إيطاليا على استيعاب جميع المكونات العسكرية والسياسية والأمنية الموجودة في الغرب والوسط.

وكشفت الأحداث المسلحة الأخيرة في مدينتي بنغازي وطرابلس نقصا حادا يعانيه القطاع الصحي، سواء العمومي أو الخاص، وأظهرت ضعف طاقة الاستيعاب لهذه المؤسسات وعجزها عن توفير الأدوية اللازمة، إضافة إلى ضعف الموارد البشرية التي أغلبها من النساء، وتهدد الاشتباكات خروجهن من منازلهن.

9. الخاتمة

اخيرا لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية أو الانقلابات العسكرية. كما أن التغييرات المتكررة في الحكومات تؤدى إلى تضارب في السياسات وبرامج التنمية ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، وكلها أمور تتعارض مع التنمية المستدامة.وتحد القيود الاجتماعية والاقتصادية في انعدام فرص الاستثمار وبالتالي التفكير بمشاريع تنموية وان أوجه القصور في التعليم والتدريب،تجمد مؤشرات التقدم وتحقيق التنمية المستدامة .

10. المراجع

1. أبو سعدة ، سعيد (1998)، نحو تنمية عربية معتمدة على الذات في ضوء ..، دراسات في التنمية العربية ، بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية .
2. الكردي ،محمود ، (1977)، التخطيط للتنمية الاجتماعية ، دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في اسوان ، القاهرة، دار المعارف
3. دونانو رومانو ،(2003) الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، ، دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
4. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية (2012)،راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت .
5. فوسلير ،كلود ، جيمس وبتر ،(2001) إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة علا أحمد إصلاح، القاهرة ،مركز الخبرات المهنية للإدارة ،
6. مراد، ناصر ،(2009)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 46، بيروت، لبنان
7. الاسكوا *ESCW* (2020) دراسة للأمم المتحدة حول الفقر في لبنان تحت عنوان "الحاجات ذات الأولوية،
8. تقرير مصرف لبنان المركزي
9. تقرير مصرف ليبيا المركزي .
10. تقرير المركز الفلسطيني للاعلام بيروت